

## إصابة 6 فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي شمالي الضفة

وذكر استيوي أن المواجهات تركزت في محيط مسجد عمر بن الخطاب، داخل أحد الأحياء السكنية، ما تسبب بحالات اختناق داخل البيوت. وتنتقل في بلدة كفر قدوم، بشكل أسبوعي، مسيرة شعبية منددة بالاستيطان، ومطالبة بفتح شارع حيوي يؤدي إلى القرية، مغلق منذ أكثر من 17 عاماً. وفي جنوبي الضفة الغربية، دهم مستوطنون يرافقهم الجيش الإسرائيلي تجمعاً فلسطينياً، شرق بلدة بطا.

للاحتجاج على أطراف القرية. وأضاف في اتصال مع الأناضول، أن جيش الاحتلال استخدم الرصاص الحي والمطاطي، وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه المتظاهرين، ما أوقع 6 إصابات بالرصاص المطاطي. وأوضح أن إصابتين نقلتا إلى المستشفى (دون ذكر مدى خطورتهما)، في حين عولجت باقي الإصابات وعشرات حالات الاختناق ميدانياً.

أصيب 6 فلسطينيين بالرصاص، وعشرات آخرون بحالات اختناق، خلال مواجهات مع قوات من الجيش الإسرائيلي، شمالي الضفة الغربية. وقال مراد استيوي، منسق لجان المقاومة الشعبية في قرية كفر قدوم، شرقي قلقيلية، إن قوة تقدر بثلاثين جندياً من جيش الاحتلال، انتشرت داخل الأحياء السكنية، قبيل خروج المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار والاستيطان، إلى المكان المعتاد

## مع انطلاق حظر التجول الذي أقرته الحكومة

# تونس: احتجاجات ليلية وصدّامات مع الأمن رفضاً لتدابير كورونا

## منظمة رقابية تدعو إلى تجنب «التعيينات المشبوهة»

دعت منظمة «أنا يفظ» الرقابية (مستقلة) في تونس، إلى تجنب ما وصفته بـ «التعيينات المشبوهة»، و«عدم التلاعب بمؤسسات الدولة جراء حسابات حزبية لا تراعي المصلحة العليا للبلاد».

جاء ذلك في بيان صادر عن المنظمة، بعد ساعات من إعلان رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي عن تعديل وزاري شمل 11 حقيبة.

وذكرت المنظمة في بيانها الذي وصل الأناضول نسخة منه، أنها «تفاجأت بتعيين سفيان بن تونس، عضو حزب قلب تونس، على رأس وزارة الطاقة والمناجم».

وأشارت المنظمة إلى أن هناك شبهات تدور حول سفيان بن تونس، منها أنه كان يرأس شركة تضم محمد الزعوني، بصفته نائب رئيس مكلف بالشؤون القانونية للشركة.

وتابعت المنظمة: «الزعوني هو الذي أشرف على إمضاء ما عرف بعقد اللوبيينق بين المرشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي والضابط السابق في الموساد الإسرائيلي اري بن ميناشي».

وفي أكتوبر 2019 تم فتح تحقيق بعد تهم وجهت للقروي مرشح الرئاسة حينها، بـ «التعاقد» مع شركة عناية كندية بديرها ضابط استخبارات إسرائيلي سابق، وهو ما نفاه حزب «القروي».

وأعلن رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي إجراء تعديل وزاري شمل 11 حقيبة (من أصل 25). ولم يصدر بعد أي تعقيب رسمي على هذه الدعوة.

## المشيشي يجري تعديلاً وزارياً شمل 11 حقيبة

أعلن رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي، إجراء تعديل وزاري شمل 11 حقيبة (من أصل 25). جاء ذلك في مؤتمر صحفي، عقده المشيشي بقصر الحكومة بالقصبة، وسط العاصمة.

وشمل التعديل سد المشغور في ثلاث وزارات هي الداخلية والبيئة والثقافة، حيث تم تعيين وليد الذهبي وزيراً للداخلية بدلا من توفيق شرف الدين، المعفي من مهامه منذ 5 يناير الحالي.

كما تم تعيين يوسف بن إبراهيم وزيراً للثقافة بدلا من وليد الزيدي، الذي أقيّل في 5 أكتوبر 2020.

وعين شهاب بن أحمد وزيراً للشؤون المحلية والبيئة، بدلا من مصطفى العروي، الذي أطيح به الكشف عن ملف وصول شحنات من النفايات المنزلية من إيطاليا دون ترخيص، في 20 ديسمبر الماضي.

وشملت التعديلات الأخرى ثمانية وزارات بتعيين يوسف الزواغي وزيراً للمعدل، وعبد اللطيف الميساوي لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، والهادي خيربي لوزارة الصحة، ورضا بن مصباح لوزارة الصناعة، وسفيان بن تونس للطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما منحت حقيبة وزارة الفلاحة (الزراعة) والصيد البحري والموارد المائية لأسامة الخريجي، وتم تعيين يوسف فينيرة على رأس وزارة التكوين المهني والتشغيل، وزكرياء بالخوجة لوزارة الشباب والرياضة.

وقال المشيشي خلال المؤتمر نفسه، إن الحاجة إلى الإشجم الحكومي اقتضت هذا التعديل لمواصلة العمل بنفان في الفترة المقبلة. وأشار إلى أن حكومته تنتظرها تحديات كبيرة في ظل انتشار جائحة كورونا التي لم تمنع من إدراك الأهداف المحددة.

وأضاف أن حكومته ملتزمة كلياً بالمرور إلى مرحلة الإنجاز والوقوف بجديّة أمام المهامات العديدة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية خاصة.

مطلع سبتمبر 2020، حازت حكومة مستقلة برئاسة المشيشي ثقة البرلمان بالأغلبية المطلقة خلفاً لحكومة إلياس الفخفاخ، منسّخة من 25 وزيراً، قبل أن تلحقها 3 إقالات لوزراء الداخلية والبيئة والثقافة، لأسباب مختلفة.

## ارتفاع قتلى أحداث «غرب دارفور» إلى 50 شخص

أعلنت حركة «العدل والمساواة» بالسودان، بقيادة جبريل إبراهيم، أمس، ارتفاع عدد قتلى أحداث العنف في مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور، إلى 50.

وذكرت الحركة في بيان، «تابعا أسماث المؤسفة التي وقعت في مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور، حيث راح ضحيتها حوالي 50 شخصا، بجانب حرق أجزاء كبيرة من معسكر كريدنق للنازحين».

ودعت الحركة السلطات الحكومية إلى «توفير الأمن وبسط هيبة الدولة ومنع كافة أشكال ومظاهر الانفلات الأمني».

وفي وقت سابق اليوم، قالت لجنة أطباء السودان المركزية (غير حكومية)، إن عدد قتلى أحداث العنف في مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور (غرب) بلغ 48 قتيلا فيما سقط 97 جريحا.

و، فرضت السلطات حظر تجوال في الولاية إلى أجل غير مسمى على خلفية أعمال العنف.

وعلى صعيد متصل، قرر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، إرسال وفد إلى مدينة الجنينة، في ولاية غرب دارفور، برئاسة النائب العام تاج السر الحبر، برفقة ممثلين لكافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، والعدلية.

كما قرر والي غرب دارفور محمد عبد الله الدومة، تفويض القوات النظامية باستعمال القوة، لحسم ظاهرة الخروج عن القانون، على خلفية أحداث عنف اندلعت في مدينة «الجنينة»، إثر مشاجرة بين شخصين خلفت قتلين وجرح آخرين وحرق لمنازل، بحسب وكالة «سونا».

ولا توجد تقديرات رسمية لحجم السلاح المنتشر بأيدي القبائل في ولايات دارفور، فيما تشير تقارير غير رسمية إلى أن مئات الآلاف من قطع السلاح تملكها القبائل، بما فيها أسلحة ثقيلة ومتوسطة.



جانب من الاحتجاجات

للنورة التي أطاحت بالنظام السابق، لتمهيد لانتقال سياسي يواجه بعد صعوبات اقتصادية.

أعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي، إجراء تعديل وزاري شمل 11 حقيبة (من أصل 25)، مقدماً وعوداً بانجازات في مستويات اجتماعية واقتصادية.

محاوية كورونا. وحتى ، بلغ عدد الإصابات 17,231، توفي منهم 5616 وتعافى 127,854.

ومنذ نحو شهرين تشهد تونس، احتجاجات في عدد من المناطق للمطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص عمل للعاطلين.

وتزامنت تلك الاحتجاجات مع الذكرى العاشرة

وفق مراسل الأناضول، وبدأت الاحتجاجات ، مع انطلاق حظر التجول الذي أقرته الحكومة، وينتهي أمس، من الرابعة عصرا حتى السادسة صباحا بالتوقيت المحلي.

أعلنت وزارة الصحة التونسية، فرض حظر صحي شامل لمدة 4 أيام اعتباراً من ، ضمن حزمة إجراءات

شهدت أحياء بالعاصمة تونس وبعض المحافظات، احتجاجات وسط صدامات مع رجال الأمن، على خلفية رفض تدابير كورونا. وحاولت قوات الأمن تفريق المحتجين بالغاز المسيل للدموع وفرض دوريات قرب المراكز الأمنية، مقابل غلق محتجين لشوارع بحيوايات قمامة ورمي الحجارة،

## البرهان: السلاح خارج إطار القانون ساهم في الصراع القبلي

# السودان: فرض حظر تجوال بـ «غرب دارفور» على خلفية أحداث عنف



عنف في دارفور

## تجمع المهنيين؛ عنف دارفور مؤشر غير جيد قبل خروج «يوناميد»

و القوات العسكرية والأمنية».

وتابع: «استمرار هذه الأوضاع مهدد حقيقي للأوضاع الإنسانية بإقليم دارفور قبل موعد خروج الكامل لبعثة يوناميد (خلال 6 أشهر ابتداء من 31 ديسمبر الماضي)».

وأكد أنه «يعطي مؤشرات غير جيدة حول خطة الحكومة الانتقالية الأمنية للحلول مكان قوات يوناميد».

وفي وقت سابق، قررت السلطات فرض حظر تجوال إلى أجل غير مسمى في ولاية غرب دارفور، على خلفية أعمال العنف.

وأعلنت الخرطوم، في 8 يونيو الماضي، اعترافها بتشكيل قوة محلية لحماية المدنيين في دارفور، عقب انسحاب بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المشتركة «يوناميد» من الإقليم.

حذر تجمع المهنيين الذي يقود الحراك الاحتجاجي في السودان، ، من تداعيات أعمال العنف بدارفور، مؤكدا أنها «مؤشر غير جيد»، قبل الخروج الكامل لبعثة «يوناميد» الأممية.

جاء ذلك في بيان للتجمع، على خلفية أعمال عنف شهدتها ولاية غرب دارفور (غرب) ، ، وخلفت قتلين وعددا من الجرحى.

وقال التجمع: «إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال الشامل في جميع أنحاء ولاية غرب دارفور ليس كافياً، ما لم يتبعه إجراءات تضبط هذه المجموعات المسلحة».

ودعا إلى «العمل على تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة لضبط السلاح المنتشر خارج سلطة القانون

قال رئيس مجلس السيادة بالسودان عبد الفتاح البرهان، إن حمل السلاح خارج المؤسسات النظامية ساهم في ظهور القتل العشوائي، والصراعات القبلية.

وأشار إلى أن «الشعب السوداني ظل يعاني من حمل السلاح خارج المؤسسات النظامية، ما أسهم في ظهور القتل العشوائي والاحتراب والصراعات القبلية»، واعتبر «أن هناك اتجاها لنقل المعسكرات والوجود المسلح إلى خارج المدن».

دون زيادة تفصيل. وعلى صعيد متصل، قرر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، إرسال وفد إلى مدينة ولاية غرب دارفور، برئاسة النائب العام تاج السر الحبر، برفقة ممثلين لكافة الأجهزة الأمنية، والعسكرية، والعدلية، وتتعلق مهمة الوفد، وفق بيان لمجلس الوزراء، بمتابعة الأوضاع واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الوضع واستعادة الهدوء والاستقرار بالولاية.

وفي وقت سابق، قررت السلطات فرض حظر تجوال إلى أجل غير مسمى في ولاية غرب دارفور، على خلفية أعمال العنف.

ولا توجد تقديرات رسمية لحجم السلاح المنتشر بأيدي القبائل في ولايات دارفور، فيما تشير تقارير غير رسمية إلى أن مئات الآلاف من قطع السلاح تملكها القبائل، بما فيها أسلحة ثقيلة ومتوسطة.

وقررت السلطات السودانية، فرض حظر تجوال إلى أجل غير مسمى، في ولاية غرب دارفور (غرب)، على خلفية أعمال عنف شهدتها الولاية خلفت قتلين وعدد من الجرحى.

جاء ذلك وفق قرار صادر عن حاكم ولاية غرب دارفور، محمد عبد الله الدومة، اطلعت عليه الأناضول.

ونص القرار على «حظر التجوال بجميع أنحاء الولاية، منذ ، وحتى إشعار آخر مع الإغلاق التام للأسواق ومنع كافة التجمعات».

كما قرر الدومة، تفويض القوات النظامية باستعمال القوة لحسم المقتلن (الخارجين عن القانون) بالولاية، وفق وكالة الأنباء السودانية الرسمية، وأقامت الوكالة، بيان انتشارا كبيرا للأجهزة الأمنية سيتم ملاحظته في المواقع العامة والأسواق والمؤسسات الحيوية.

وذكرت أن القرار جاء على خلفية أحداث العنف التي شهدتها منطقة «كريدنق» في محلية الجنينة بولاية غرب دارفور، إثر شجار بين شخصين تسبب بمقتل اثنين، وجرح آخرين، وحرق عدد من المنازل.